

Distr.: General
31 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٦٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٥/٧٢. وهو يتضمن ملخصاً لآخر تقرير مقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/277)، مشفوعاً بمعلومات عن التطورات اللاحقة عند الاقتضاء.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/150

160818 310718 18-12215 (A)



- ١ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ٩٥/٧٢ بشأن مسألة الصحراء الغربية، بدون تصويت. ويقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عملاً بالفقرة ٧ من ذلك القرار.
- ٢ - ويتناول مجلس الأمن الصحراء الغربية باعتبارها مسألة تتعلق بالسلام والأمن، داعياً في قرارات متتالية إلى التوصل إلى "حل سياسي مقبول من الطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره". وتتناولها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة باعتبارها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي ومسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار.
- ٣ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧)، قدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2018/277) في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، يصف الحالة على أرض الواقع؛ وحالة المفاوضات السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية والتقدم المحرز فيها؛ وحالة تنفيذ القرار؛ والتحديات القائمة التي تواجهها عمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فضلاً عن الخطوات المتخذة للتصدي لها.
- ٤ - وظلت الحالة في الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير هادئة على وجه العموم، ضمن حدود ما تمكنت البعثة من معالجته. إلا أن مظاهر التوتر بين الطرفين، ومنها المسائل غير المحسومة المتعلقة بمنطقة الكركرات، فضلاً عن الشواغل الأمنية، ظلت مستمرة.
- ٥ - وفي رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، احتج الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، إبراهيم غالي، في جملة أمور، على عدم إيجاد حل لأزمة الكركرات وعدم إيفاد بعثة خبراء الأمم المتحدة وعدم قيام الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ أحكام القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧). وحذر من أن جبهة البوليساريو لن "تقبل باستمرار الوضع الراهن على ما هو عليه".
- ٦ - وظلت منطقة الكركرات هادئة وخالية من عناصر أي من الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عندما قامت مجموعة عسكرية صغيرة تابعة لجهة البوليساريو بالدخول إلى المنطقة العازلة لمدة قصيرة لنقل رسالة إلى مراقبي البعثة مفادها أن جبهة البوليساريو ستعترض سبيل سباق بالسيارات المقرر أن تمر المركبات المشاركة فيه عبر الإقليم صوب موريتانيا. وابتداءً من ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أقام فريق صغير يتألف من عناصر تابعة لجهة البوليساريو ما وصفته قيادة جبهة البوليساريو بكونه "مركزاً للرصد" أثناء ساعات النهار داخل المنطقة العازلة. وأوضح الفريق في وقت لاحق أنه لن يعرقل السباق، بل سيكتفي بمراقبة مروره، وذلك ما حصل.
- ٧ - واعتراض المغرب اعتراضاً شديداً على وجود جبهة البوليساريو. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تلقت البعثة إخطاراً مقدماً من جانب المغرب بإعادة نشر ٢٦٠ من أفراد القوات من أوسرد إلى بير كندوز، على بعد حوالي ساعتين من الكركرات، لتأمين السباق إن لزم الأمر. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أبلغت البعثة بعودة تلك القوات إلى موقعها الأول. وحافظت البعثة على الحوار مع الطرفين كليهما، وزادت من عدد دورياتها الجوية وساعات تشغيل مركز المراقبة المؤقت في المنطقة.

٨ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أعرب الأمين العام عن بالغ القلق من مظاهر التوتر المتزايدة في الكركرات مؤخرا، ودعا الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتفادي تصعيد مظاهر التوتر. ودعا أيضا إلى عدم عرقلة حركة المرور المدني والتجاري العادية وعدم اتخاذ أي إجراءات قد تشكل تغييرا للوضع القائم في المنطقة العازلة. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام لجبهة البوليساريو وإلى المغرب بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير، طلب أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تقوض الجهود التي يبذلها مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، هورست كوهلر، في سبيل استئناف العملية السياسية، وكرر في الوقت نفسه تأكيد التزامه بالتسوية السلمية للنزاع.

٩ - وفي ١٩ أيار/مايو، واستجابة لتزايد التوترات بين الطرفين، دعا الأمين العام إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤١٤ (٢٠١٨)، ومن أجل الحفاظ على بيئة مواتية لاستئناف الحوار تحت رعاية مبعوثه الشخصي. وأشار كذلك إلى أنه ينبغي عدم اتخاذ أي إجراء قد يشكل تغييرا للوضع القائم.

١٠ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ألقى الملك محمد السادس خطاباً بمناسبة الذكرى السنوية الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء. وذكر أن المغرب لا يزال ملتزما بالمشاركة في العملية السياسية في إطار الدينامية الحالية التي دعا إليها الأمين العام وبالتعاون مع المبعوث الشخصي. وأشار إلى أن مشاركة المغرب تقوم على أربعة مبادئ ثابتة هي: (أ) رفض أي حل آخر غير السيادة التامة للمغرب على الصحراء الغربية واقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه؛ (ب) وتحمل جميع الأطراف مسؤوليتها عن إيجاد حل نهائي؛ (ج) واحترام مجلس الأمن باعتباره الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية؛ (د) ورفض أي "مقترحات متجاوزة ترمي إلى تحويل مسار التسوية عن المرجعيات المعتمدة". ولن يقف المغرب مكتوف اليد في انتظار إيجاد الحل المنشود، بل سيواصل عمله من أجل النهوض بتنمية "أقاليم [هـ] الجنوبية"، بما في ذلك تمكينها من القيام بدورها كصلة وصل بين المغرب والبلدان الأفريقية الواقعة جنوبا. وذكرت وسائل الإعلام أن جبهة البوليساريو شجبت الخطاب باعتباره "تنصلا من التزامات المغرب في إطار عملية السلام".

١١ - وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧، أعلن الأمين العام قراره تعيين هورست كوهلر (ألمانيا) بصفته مبعوثه الشخصي الجديد، محل كريستوفر روس (الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي كانت ولايته قد انتهت في ٣٠ نيسان/أبريل. وقد تقلد السيد كوهلر مهامه في ٨ أيلول/سبتمبر. ورحب الطرفان والدولتان المجاورتان بتعيين المبعوث الشخصي، وتعهدا بدعم جهوده.

١٢ - وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام المبعوث الشخصي بزيارته الأولى إلى المنطقة. وسافر إلى الرباط والرابوئي (الجزائر) وتندوف (الجزائر) والجزائر العاصمة ونواكشوط. وفي الرباط، استقبله الملك محمد السادس، الذي رحب بتعيينه وأعرب عن التزامه بعملية التفاوض. وأعرب أيضا رئيس الوزراء، سعد الدين العثماني، عن تأييده للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي لحل النزاع. وفي الوقت نفسه، كرر وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب، ناصر بوريطة، تأكيد استمرار التزام بلده بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع يستند إلى مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام ٢٠٠٧. وشدد على أن حل النزاع في الصحراء الغربية يتطلب أن تضطلع الجزائر بدور أكثر أهمية.

١٣ - وفي الربوئي، اجتمع المبعوث الخاص بالأمين العام لجهة البوليساريو، الذي كرر تأكيد التزام الحركة غير المشروط بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وسلط في الوقت ذاته الضوء على معاناة الشعب الصحراوي، ولا سيما الشباب والأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين. وأهاب بالمغرب إلى العودة لطاولة المفاوضات دون شروط مسبقة. واجتمع المبعوث الشخصي أيضا بأعضاء في قيادة جبهة البوليساريو، وممثلين عن النساء والشباب.

١٤ - وأثناء زيارة إلى مخيم أوسرد للاجئين قرب تندوف، عاين المبعوث الشخصي في أحد مخيمات اللاجئين مشاعر الإحباط العميق والانفعال الحاد لدى سكانه الذين لا يزالون يعانون من عواقب النزاع الذي استمر لفترة طويلة جدا.

١٥ - وفي الجزائر العاصمة، اجتمع المبعوث الشخصي برئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس الوزراء أحمد أويحيى، ووزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل. وأكد الرئيس دعم بلده المتواصل لأي حل سلمي تقبله جبهة بوليساريو وأعرب عن احترامه لحقها في تقرير المصير. وفي نواكشوط، اجتمع المبعوث الشخصي برئيس موريتانيا محمد ولد عبد العزيز، ورئيس الوزراء يحيى ولد حدمين، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون إسلكو ولد أحمد إزيد بيه. وكرر جميع المحاورين تأكيد موقف موريتانيا الثابت المتمثل في "الحياد الإيجابي" وكذلك استعدادهم لدعم جهود المبعوث الشخصي بشكل تام.

١٦ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المبعوث الشخصي إحاطة لمجلس الأمن عن زيارته الأولى إلى المنطقة. وأعرب عن تفاؤل حذر وأشار إلى أنه لمس لدى جميع المحاورين "قدرا ما من التوق" للتوصل إلى حل. ومنذ الإحاطة التي قدمها للمجلس، واصل حوار مع قادة الطرفين والدولتين المجاورتين. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أرسل المبعوث الشخصي رسائل متطابقة في مضمونها وجّه فيها الدعوة إلى طرفي النزاع والدولتين المجاورتين لعقد مشاورات متعمقة على الصعيد الثنائي، وقد استجابوا جميعهم لهذه الدعوة.

١٧ - وهكذا، اجتمع المبعوث الشخصي بالأمين العام لجهة البوليساريو في ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ببرلين. وفي ٦ آذار/مارس، عقد مشاورات في لشبونة مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب. وفي ٨ شباط/فبراير، اجتمع في برلين بوزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا، وفي ١٥ شباط/فبراير، اجتمع في برلين أيضا بوزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية في الجزائر.

١٨ - وواصل المبعوث الشخصي أيضا مشاوراته مع أعضاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية، وهي الاتحاد الروسي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة، وكذلك الجهات المعنية المهمة الأخرى. وفي الفترة من ٩ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير، سافر إلى أديس أبابا وبروكسل وكيغالي ولندن وباريس للاجتماع بالممثلين الحكوميين والمحاورين في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بمن فيهم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني.

١٩ - وظلت الحياة العامة في مخيمات اللاجئين قرب تندوف هادئة وخالية من الحوادث الكبرى، على الرغم من استمرار مشاعر الإحباط في صفوف اللاجئين من جراء جمود العملية السياسية. ولم يزل التناقص المطرد في المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين مصدر قلق. ووجّه منسق الأمم المتحدة المقيم في الجزائر نداءً للمانحين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وكان برنامج الأغذية العالمي قد وجّه نداءً من هذا القبيل بالفعل في أيار/مايو. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، ألحقت الرياح الشديدة أضرارا بأكثر من

١٠٠ ملجأ من ملاجئ الأسر المعيشية وبعده من المرافق التعليمية في مخيم الداخلة للاجئين، فتسبب ذلك في عدد صغير من الإصابات.

٢٠ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها توفير حماية ومساعدة دوليتين إلى اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات الخمسة القريبة من تندوف. غير أن آثار نقص التمويل على المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة وعلى البرنامج العادي الخاص باللاجئين كانت بادية للعيان. فعلى سبيل المثال، أمكن للمفوضية أن توفر ما متوسطه ١٨ لترا فقط من مياه الشرب للفرد في اليوم، وهو ما يقل عن الحد الأدنى القياسي الذي هو ٢٠ لترا. ولأغراض التخطيط لتقديم المساعدة الإنسانية، أوفدت مفوضية شؤون اللاجئين بعثة تقنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ لاستعراض عدد السكان الصحراويين في المخيمات استنادا إلى البيانات القطاعية.

٢١ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قامت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بزيارة المغرب لتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن إنشاء هيئة وطنية لرصد الاحتجاز تعنى بتفتيش أماكن الاحتجاز. وقامت اللجنة الفرعية، خلال زيارتها، بتقييم معاملة الأشخاص المحرومين من الحرية والتدابير المتخذة لحمايتهم. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عيّرت جبهة البوليساريو عن استعدادها للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٢ - ولا يزال وجود الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب يعرض للخطر حياة مراقبي البعثة العسكريين وأفرادها المدنيين ويعرض للخطر القوافل اللوجستية التابعة لها. وحتى ١ آذار/مارس ٢٠١٨، كان لا يزال يتعين تطهير ٥٤ منطقة معروفة استُهدفت بذخائر عنقودية وتطهير ٢٢ حقل ألغام معروفا في الجانب الشرقي من الجدار الرملي. ومنذ أن انتقل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بات يعمل انطلاقا من تندوف.

٢٣ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلن الأمين العام أيضا عن تعيين كولن ستيفارت (كندا) ممثلا خاصا جديدا له في الصحراء الغربية ورئيسا للبعثة، خلفا لكيم بولدوك (كندا) التي كانت قد أُنجزت مهمتها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٤ - واعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، قُيد تحرك الدوريات شرق الجدار الرملي في مساحة لا يبعدو قطرها ١٠٠ كيلومتر انطلاقا من مواقع الأفرة بسبب التهديد المباشر الذي ورد أواخر حزيران/يونيه بخطف أفراد دوليين. واستمرت الأنشطة الاعتيادية لتسيير الدوريات غرب الجدار الرملي. وظلت العمليات الليلية على جانبي الجدار الرملي معلقة. ونفذت البعثة أيضا تدابير احترازية إضافية فورا وعجلت بتعزيز البنية التحتية المادية والهيكل العملياتي الأمني في جميع مواقع الأفرة التسعة. واقتُرحت البعثة في ميزانيتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/731) اقتناء مخابئ محصنة لحماية جميع مواقع الأفرة شرق الجدار الرملي.

٢٥ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، بأغلبية ١٢ صوتا وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (إثيوبيا والاتحاد الروسي والصين). وبذلك مدد المجلس ولاية البعثة لفترة ستة أشهر حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وشدد على ضرورة إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم، وأهاب بالطرفين إلى استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية. كما أكد دعمه التام لعزم المبعوث الشخصي على استئناف المفاوضات.

٢٦ - وفي حزيران/يونيه، استُهلّت عملية استعراض مستقلة للبعثة في إطار الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام التي بدأها الأمين العام في أواخر عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يُنجز هذا الاستعراض في آب/أغسطس.

٢٧ - وعقب اتخاذ القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، قام المبعوث الشخصي بزيارته الثانية للمنطقة، في الفترة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه. وقد سافر إلى الجزائر العاصمة وتندوف والرابوني ونواكشوط والرباط والعيون والسمارة والداخلية. وستُدرج نتائج هذه الزيارة في التقرير المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بقراره ٢٤١٤ (٢٠١٨).

٢٨ - ويشعر الأمين العام بالتفاؤل إزاء الخطوات التي اتخذها مبعوثه الشخصي لاستئناف العملية السياسية منذ تعيينه، ويرحب بزيارته للمنطقة. وعلى الرغم من أن جميع الجهات المعنية كررت تأكيد المواقف التي تبنتها منذ وقت طويل، فإن الأمين العام متفائل من كون المبعوث الشخصي استطاع أن يعقد مناقشات على أعلى مستوى في جميع أنحاء المنطقة. وتعد عبارات التأييد العديدة في الدوائر الخاصة والعامة لتلك الجهود دلالة هامة على أن ثمة بالفعل دينامية جديدة.

٢٩ - وللحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، ينبغي للطرفين والبلدين المجاورين والمخاورين المعنيين الآخرين اتخاذ خطوات إضافية. وقد أوعز مجلس الأمن إلى الأمين العام، في القرارات التي اتخذها منذ بداية عام ٢٠٠٧، بتيسير مفاوضات مباشرة بين الطرفين، تجري بدون شروط مسبقة وبحسن نية، مع مراعاة الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة، والعمل بواقعية وبروح من التوافق. ودعا المجلس أيضا الطرفين إلى إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار ومناقشة اقتراحات كل منهما في إطار التحضير لعقد جولة خامسة من المفاوضات الرسمية. ويدعو الأمين العام الطرفين إلى مواصلة العمل مع مبعوثه الشخصي بتلك الروح والدينامية الجديدة وإلى الالتزام حقا بعملية التفاوض وفقا للتوجيهات التي قدمها المجلس في قراراته.

٣٠ - إن النزاع على الصحراء الغربية طال أمدته كثيرا ويجب إنهاؤه من أجل السكان ومن أجل كرامتهم، بما في ذلك أولئك الذين نزحوا منذ أكثر من أربعة عقود، وكذلك من أجل الاستقرار في المنطقة برمتها، التي تواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية. وفي هذا الصدد، يظل عمل المبعوث الشخصي والبعثة ووكالات الأمم المتحدة عنصرا أساسيا لا غنى عنه.